



مساجلات نيابية



نقاش حكومي - حكومي

حكومي.. ويوافق على تعديلات قانون الهيئات الرياضية

■ وزير العدل: الحكومة عالجت كل الثغرات التي وردت في قانون محاكمة الوزراء وتحفظنا على التظلم الوجوبي

■ العمير : الحكومة سحبت مشروع قانون محاكمة الوزراء لإنجاز التعديلات ونحن كحكومة لا نكابر

الثامنة مساءً،
النائب صالح عاشور:
أنا اقترح ان يتم تحويل هذا
الاقتراح الى مكتب المجلس
للتباحث فيه مع الحكومة
لامكانية تنفيذه.

الرئيس الغانم: اقترح له
وجهاته فهل يوافق المجلس
«وافق المجلس».
الرئيس الغانم: هناك طلب
مقدم من قبل وزير النفط ووزير
الدولة لشؤون مجلس الأمة
على سحب قانون الأحداث لمزيد
من الدراسة «وافق المجلس» كما
وافق على حالة الرغبات لمقدمه
من قبل اللجنة الاسكانية الى
لجنة المرافق «وافق المجلس»
كما وافق المجلس عن حالة
اقتراح قانون المراقبين من
اللجنة الشؤون التشريعية
الى لجنة الميزانيات «وافق
المجلس».

وزير الدولة لشؤون مجلس
الإمة علي العمير: نحن نؤكد
ان الحكومة ليس فقط تنفذ
الاحكام القضائية بل وتحترمها
ايضا ونحن من هذا المنبر نؤكد
احترام الحكم الصادر بعودة
3 قياديين بالقطاع النفطي مع
الاخذ بعين الاعتبار ان هناك
درجات تقاضي أخرى لكن ما
امر به القاضي سننفذه.
ثم انتقل مجلس الإمة
للمناقشة والتصويت
على تقارير لجنة الشؤون
التشريعية لرفع الحصانة
عن النائب عبد الحميد دشتي
ورئيس مجلس الإمة زروق
الغانم والقاضي يرفض طلبات
رفع الحصانة عنها.

الرئيس مرزوق الغانم: هل
يوافق المجلس على تخصيص
اثنين مؤيدين ومعارضين
لتقرير اللجنة.. وافق المجلس.
الرئيس الغانم: فليفضل
الاخ امين سر المجلس لرئاسة
الجلسة لاني سائرجل عن
المنصة اثناء مناقشة طلب رفع
الحصانة علي ونزل الغانم
للقاعة في مقاعد النواب.

النائب سعدون حماد
مؤيد لتقرير اللجنة يرفض
رفع الحصانة عن دشتي: أنا
أؤيد تقرير اللجنة بعدم رفع
الحصانة عن النائب عبدالحمد
دشتي وكذلك الرئيس الغانم
فبعد الحميد دشتي لم يقل
شيئا قال كلمة اطيب ولا ارى
فيها شيء وبالنسبة للرئيس
الغانم فهو طلب رفع الحصانة
عن نفسه لكني لا أؤيد ان
يجاب طلب كل نائب يطلب رفع
الحصانة عنه.

النائب صالح عاشور
معارض لتقرير اللجنة يرفض
رفع الحصانة عن دشتي: أنا
اعارض تقرير اللجنة في مسألة
عدم رفع الحصانة عن النائب
عبد الحميد دشتي خاصة وان
هناك الفاظ قد يتبرها بالرد او
التعليق عن نواب أو سياسيين
وحتى انهم مارسوا الاساء
ينبغي على المجلس والنواب ان
لا ينتحوا هذا النحو وأنا أعلم
ان النائب عبد الحميد دشتي كل
جلسة نجد له فيها قضية رفع

■ الراشد:
الغانم
من الناس الذين
يطالبون بتطبيق
الدستور واللائحة
على نفسه وهذا
ما عهدناه فيه



ـ الراشد بدلي بدلول

■ قلباً وقالباً مع التجنيس العادل للبدون
لكننا لا نقبل الفوضى في الكويت وأمنها
أبدي من أي شيء آخر

الجنسية ولكننا لا نقبل ان يكون
هناك مندرسين من جنسيات
أخرى ويجب محاسبتهم.
النائب عبدالله الطريجي
الطويحي: أنا اختلف مع الأخ
نبيل حول مسألة بداية الجلسة

ان لا يسكت عن هذا الامر ونحن
نرى تطبيق القانون في الدول
الأخرى واحترامه واجب
ولذلك اقول لوزير الداخلية
عليه تطبيق القانون ومن له
حق بالجنسية عليه ان يعطيه



الطريجي متحدثا

■ القويعان: منذ صدور قانون محاكمة
الوزراء لم يحاكم أي وزير أو يتهم وكأنهم
ملائكة

او مخالفة للقانون يجب ان
يطبق القانون ومع الاسف اذا
لحدث عن القضية الامنية أنا
الجنسيات في مسيرات او
احداث البدون ولديهم جنسيات
يجب على معالي وزير الداخلية

وان بدلو كل بدلوله لوضع
حلول هذه القضية، وبالاتقال
لحديث عن القضية الامنية أنا
قيما يتعلق بالرسالة الواردة
من قبل اللجنة الاسكانية نحن
نتمنى من جميع النواب المشاركة
في المؤتمر الذي سيقع باللجنة

■ عسكر: ما حدث للبدون في الايام الماضية أمر محزن وأطلب من
وزير الداخلية إطلاق سراح المحتجزين



عسكر والحريص اثناء الجلسة

امتماماً لمثل هذه القضايا
ولجنة البدون لازم تفعل وهي
لجنة مينة وتجتمع اجتماعات
تقليدية.

عسكر العنزي: ما حدث
للبدون امر محزن جدا واطلب
من وزير الداخلية وهو من فتح
للجنة التجنيس ونطلب منه
اطلاق سراح الحدث.

عبدالله التميمي: بحكم
انني رئيس لجنة البدون وهي
فعلاً لم تجتمع الا اجتماعين،
واجتمعنا مع وزير الداخلية
ووعدنا بحل المشكلة اما احداث
تيماء فنحن نرفض العنف.
فبصل الشايح: لما قال صالح
عاشور انه حق لهم ليس حقاً
لان التجنيس سيادي ونحن
ضد التعسف مع أي حدث
ونحن لا نميز الحدث سواء كان
كويتياً او بدون.

صالح عاشور: اذافع عن
قضية انسانية لا يختلف
عليها اثنان، وليس أنا من قلت
انهم يستحقون الجنسية وفي
جلسة سرية الداخلية قالت ان
من 35 ألف يستحقون الجنسية
في حين اعطوا الجنسية 70
الف لا وصارت للكويتيين
الاجانب وهؤلاء فتحووا 70 ألف
ملف في الرعاية السكنية وهو
امر يشجع على الزواج من غير
كويتيين.

حسن قويعان: اقتراح
تأجيل الجلسات وجيه اما
سحب مشروع الاحداث فهو
سال صارخ لطريقة التعامل
وهو محال من 97 وطلب وزير
النفط بسحبه، اما الاحداث
وقضية البدون وأنا قلباً وقالباً
مع تجنيس الفئات المستحقة،
وهو حق مكتسب ولكن لا نقبل
ان تتطور المطالبات الى عنف.

ونحن نثق بحزم وزير
الداخلية وتطبيق القانون،
ورسالة احالة الاقتراحات
الاسكانية الى لجنة المرافق
العامة جيدة لاهمية القضية
وتوزيع الاقسام على الشريط
الحدودي يحفظ الامن لو
تم توزيع على كل رب أسرة
قسمة واقتراح انشاء مجلس
للمشاريع تابع لمجلس الوزراء
يغنيانا عن انشاء المدن وهو قادر
ان توافرت الإرادة السياسية
لحل كل المشكلة الاسكانية.

يوسف الزلزلة: ثرد التحية
لسمو الامير وسمو ولي العهد،
نحن لا نرى تعاوناً مع المجلس
وعليهم ان يستمعوا الى ما
جاء في رسالة الامير، ورسالة
الفضل تأخير الجلسات الى
2 ظهراً من باب التجربة
لتجرب ان كان هناك منفعة من
تأخير الجلسات وهناك وزراء
يشكون من التأخير فلنحرب
شهرين، القضية الاسكانية
هي القضية الاولى من حيث
الاولويات، وهي ليست جديدة،
والحكومات المتعاقبة لم
تستطع ان تؤدي شيئاً لحلها،
لست مع المؤتمر الاسكاني ولا
نريد تحقيق مقولة ان اردت
قضية تذهب مع الريح اجعل لها
لجنة، وارجو من وزير الداخلية
ان لا يشوه صورة الكويت وان